الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

الجلسة ٤٠٠
الجمعة، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
فيينا، النمسا

الرئيس السيد هوهنفلنر ..... (النمسا)
ثم: السيد فورنا (نائب الرئيس) .. (رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فورنا (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (A/AC.105/571) (تابع)

تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (تابع)

السيد ليسارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يتناول الموضوع الهام المتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والتقنية، اقترح الفريق العامل الجامع الذي يدرس هذا البند بعض الاستنتاجات المتصلة بتعزيز تنفيذ توصيات يونيسبيس ٢، وبعمل الأمانة في المستقبل، وأقرت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية هذه التوصيات في تقريرها. وكندا توافق على هذه النتيجة، ويود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في شكر مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، الخبير في التطبيقات الفضائية، وموظفي المكتب على العمل المؤثر الذي قاموا به في سياق برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية.

يود وفد بلدي أن يبرز في فترة وجيزة بعض الأمثلة الجديدة على المبادرات التعاونية الكندية مع دول أخرى، بما في ذلك بلدان نامية، المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء تعزيزا لتوصيات مؤتمر يونيسبيس ٢.

في ميدان التعليم عن بعد بواسطة الساتل، أود أن أذكر الأنشطة التي يقوم بها مركز تيلي - أونيفرسيتي في جامعة كيبيك، والتي تتعلق بمشاريع مثل ايجاد مسافات تدريبية بالتعاون مع مؤسسات أرجنتينية، وارسال المعلومات عن بعد بالفيديو والصوت باتجاه ثنائي. وبوسعي أن أذكر أيضا الأنشطة التي يقوم بها مركز العلاج بواسطة التلفاز في جامعة ميموريال في نيو فاوندلاند، الذي يعني منذ

هذا المحضر قابل للتصويب. ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178, United Nations New York, N.Y. 10017, USA. مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-85851
9485851

ما يزيد على عقدين، بالبحث المتعلق باستخدام تكنولوجيات الاتصالات الحوارية الرامية إلى تكملة الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق النائية في كندا وفي العديد من البلدان الأخرى مثل كينيا والفلبين. وفي ميدان الاتصالات أيضا، يمكن الاشارة إلى قيام الوكالة الكندية للتنمية الدولية في السنوات الأخيرة بتزويد هذه البلدان، مثل بيرو وموزامبيق، بمحطات استقبال "انتالسات" المحلية، فضلا عن بعض التدريب.

وفي ميدان رصد الأرض، تواصل الوكالات الكندية للمساعدة والبحث سعيها مع بلدان نامية إلى وضع برامج جديدة تتعلق بالتطبيقات المشتركة للتنمية ونقل التكنولوجيا، خصوصا من أجل تحقيق الفوائد الاقتصادية والبيئية التي نأمل في تحقيقها بواسطة ساتلنا لرصد الأرض "رادارسات" المقرر اطلاقه في أوائل عام ١٩٩٥.

أما أنشطة المساعدة الكندية التي تقوم بها الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومركز أبحاث التنمية الدولية معا، بمشاركة نشطة من مركز كندا للاستشعار عن بعد، فقد أسهمت في الاستشعار عن بعد في جميع القارات، وفي بلدان مثل الأردن واندونيسيا والبرازيل وبوركينا فاصو وبيرو وتايلند وجمهورية الصين الشعبية وفييت نام والكاميرون وكوستاريكا ومالي وماليزيا ومصر. ويعني مشروع الأنشطة، على سبيل المثال، بتوفير المساعدة المبكرة في تطوير محطات استقبال السواتل، مثل محطة "لاندسات" تي. إم. في تايلند. ويقوم العديد من جامعات كندا ومدارسها التقنية وشركاتها الخاصة والأفراد بتوفير الخبراء والتقنيين لبلدان نامية عديدة يكونون ذوي معرفة باستخدام أجهزة الاستشعار عن بعد والخدمات العائدة لها وبالتدريب العملي عليها. وتقوم الصناعة الكندية بالمشاركة مباشرة في ايجاد قدرات تجارية محلية عن طريق مشاريع وشركات مشتركة.

وفي عام ١٩٩٣ ان كندا، عن طريق المركز الكندي للاستشعار من بعد وبالتعاون مع الوكالة الفضائية الكندية، بدأت مع مركز بحوث التنمية الدولية والشركة الخاصة رادارسات انترناشونال المحدودة برنامجا عالميا محمولا جويا للرادات ذي الفتحة التركيبية، يسمى غلوب سار ١٩٩٣، وتشترك فيه بلدان من الشرق الأوسط وافريقيا ومنطقة آسيا/المحيط الهادئ. وهذا المشروع، الذي يهدف إلى اثبات قدرات الساتل المقبل رادارسات، كان استمرارا لرحلة الرادار المحمول جويا "ساركس" الذي ترعاه الوكالة الفضائية الأوروبية لعام ١٩٩٢ الى أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى. ويتمثل النهج في تنظيم حلقات عمل ترمي إلى اطلاق المجتمعات المحلية للاستشعار من بعد على طبيعة مشروع غلوب سار والهدف في نهاية الطاق هو جعل البلدان النامية تحدد ادارة مواردها وأولويات أبحاثها والاشتراك في وضع أساليب لتطبيق المعلومات الناتجة في أغراض وضع السياسة وصنع القرار الاداري، وفي الوقت ذاته مساعدتها في تطوير قدرة محلية في مجال الاستشعار من بعد بالرادار. والمركز الكندي للاستشعار من بعد ووكالات أخرى كندية ودولية هي الآن في المراحل النهائية من الاعداد لمرحلة جديدة من برنامج "غلوب سار"، الذي سيركز مرة أخرى على أمريكا الجنوبية ومن المرجح البدء في هذه المرحلة هذا العام.

وختاما أود أن أقول إن كندا تدرك تماما الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيات الفضاء في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العديد من المناطق. وهذا يفسر الدور الفعال الذي تقوم كندا به في مجموعات العمل ذات الصلة التابعة لمحفل وكالات الفضاء والتابعة أيضا للوكالة الفضائية الأوروبية بغية الدراسة الدقيقة لهذه المسألة. ونحن نرى أن التعاون الدولي المعزز، حيثما كان ممكنا وسليما، يمكن أن يلعب دورا هاما في مجال تحقيق هذه الفوائد.

السيد غالازكا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نعرب عن ارتياحنا لأن موضوع الحطام الفضائي ورد في بند مستقل من جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الحادية والثلاثين. ونحن، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى، نادينا طيلة عدد من السنوات بادراج هذا البند. ونشاطر ونؤيد الرأي الذي أعربت عنه هنا هولندا وكندا في أن الحطام الفضائي مشكلة هامة جدا، لكن ما هي إلا مشكلة واحدة من مشاكل بيئة الفضاء الخارجي ولا تزال مشاكل أخرى تحتاج إلى النظر.

وفيما يتصل بمؤتمر اليونيسبيس الثالث، ينبغي أن يكون أحد بنود جدول الأعمال المشكلة العامة، مشكلة حماية بيئة الفضاء الخارجي والحفاظ عليها، وليس مسألة الحطام الفضائي فحسب كما أننا

نؤيد الفكرة التي كانت هولندا البادئة بالاعراب عنها، انه ينبغي وضع حد زمني أقصى لتقديم التقرير النهائي بشأن الحطام الفضائي. وفضلا عن ذلك من الأساسي ايجاد التعاون بشأن هذه المسألة مع المنظمات الدولية مثل لجنة أبحاث الفضاء والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية وكذلك مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

ونشاطر الرأي في أنه ينبغي أن تتاح لكل البلدان حرية الوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض. ولكن، إذ ندرك الطابع الفريد لذلك المدار، نود أن نقترح أن تصدر لجنتنا توصية رسمية تنص على وجوب قيام جميع المستعملين للمدار الثابت بالنسبة للأرض بازالة الأجسام الفضائية من المدار بعد الانتهاء من عملهم. إن ازالة السواتل غير المستعملة هي حاليا الممارسة العامة لمستخدمي المدار الثابت بالنسبة للأرض؛ بيد أنه من المطلوب في رأينا أن تصدر لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية توصية رسمية. ولدى اعتماد هذه التوصية ينبغي للجنة الفرعية العلمية والتقنية أن تحدد المسافة الدنيا للأجسام الفضائية المزاحة من المدار لأنه من وجهة النظر الحسابية وحدها لا عرض للمدار. ونرى أن ذلك ليس سوى خطوة واحدة للأمام في النظر في مسألة الحطام الفضائي ومسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض.

السيدة جينغ ليجونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي بادئ ذئ بدء أن أعرب عن امتناني لرئيسنا على ترؤسه هذه الدورة وللأمانة على العمل الذي أنجزته.

يرى الوفد الصيني أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية أحرز خلال العام الماضي تقدما ايجابيا وحققت نتائج مثمرة في دورتها الحدية والثلاثين. ونود أن نعرب عن تقديرنا على هذا ونأمل، سيدي، في أن تنقلوا مشاعرنا لرئيسها، الاستاذ كارفر.

مع تزايد ازدهار الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية، تتزايد أيضا باستمرار احتياجات المجتمع الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي. ومنذ مؤتمر يونيسبيس الثاني في عام ١٩٨٢ بذلت البلدان في جميع أرجاء العالم ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة جهودا طويلة الأمد ودؤوبة صوب الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي واستكشافه عن طريق تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. والصين تقدر كل التقدير منجزات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في حفز هذا البرنامج.

خلال عام ١٩٩٣، شمل تنفيذ البرنامج عددا كبيرا من الأنشطة، مثل التدريب المتعمق والبحث الطويل الأمد وخدمات الاستشارة التكنولوجية والدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات وما إلى ذلك. وقد تم تنظيم ثلاث دورات تدريبية وثلاث حلقات عمل ومؤتمرين اقليميين، شملت تطبيقات الرادار ذي الفتحة التركيبية وتجهيز صور البيانات ومنع الكوارث وتعليم الاستشعار من بعد والاتصالات الفضائية. وفضلا عن ذلك، من المقرر القيام بـ ١١ مجموعة من الأنشطة في عام ١٩٩٤. وهي تشمل استخدام تكنولوجيا الفضاء لتعزيز الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي.

وما فتئت حكومة الصين تؤيد وتشجع بنشاط تنفيذ برنامج التطبيقات الفضائية، الذي نرى أنه سيؤثر تأثيرا ايجابيا على تدعيم التبادلات في مجال علم وتكنولوجيا الفضاء، وبخاصة على التقاسم الفعال للنتائج وتجميع الخبرات بما يعود بالنفع على البلدان النامية ويعزز التقدم الاجتماعي. وخلال فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ قدمت الصين لهذا البرنامج أربع زمالات مدة كل منها عام.

والوفد الصيني يغتنم هذه الفرصة لكي يعلن أن الحكومة الصينية خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ستقدم المزيد من الدعم للبرنامج في المجالين الرئيسيين التاليين. أولا، في عام ١٩٩٤ ستقدم الصين للبلدان النامية زمالتين أخريين مدة كل منهما عام وهما تشملات التدريب في مجال الاستشعار عن بعد ورسم الخرائط وجيوديسيا التوابع. وثانيا، في الفترة ما بين ١٤ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ستستضيف الصين وتنظم بالاشتراك مع الوكالة الفضائية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، حلقة عمل تدريبية دولية بشأن تطبيقات الاستشعار عن بعد بالمويجات، وذلك لتعزيز التطبيق الواسع الانتشار لهذه التكنولوجيا الجديدة. وستقوم الصين بتوفير تسهيلات المؤتمر وكذلك نفقات السفر المحلي. إلى جانب الطعام والمسكن للممثلين من عشرين بلدا ناميا.

وفي الوقت ذاته، إن المؤتمر الوزاري المعني بالتطبيقات الفضائية من أجل التنمية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ سيعقد في بيجينغ بالصين في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وسيشكل هذا نشاطا هاما في مجال تنفيذ توصيات مؤتمر اليونيسبيس ٨٢ ذات الصلة وكذلك حدثا هاما في عالم التطبيقات الفضائية. وسيقدم الوفد الصيني على حدة معلومات بشأن هذا المؤتمر. وسنرحب بالأصدقاء القادمين إلى بيجينغ لحضور هذا المؤتمر، الذي نأمل في أن يحقق نتائج تاريخية.

إن اختيار موضوع "التطبيقات الفضائية المتعلقة بمنع الكوارث والإنذار بوقوعها وتخفيف آثارها وإغاثة ضحاياها" ليكون محل الاهتمام الخاص في دورة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية لعام ١٩٩٤ كان اختيارا مناسبا. ففي الوقت الحاضر يفرض الانفجار المفاجئ للكوارث الطبيعية تهديدا فادحا لبقاء البشرية. وتعاني الصين من خسائر سنوية تبلغ عدة مئات الملايين من اليوانات نتيجة لهذه الأسباب. والحكومة الصينية تعلق أهمية كبرى على تسخير التكنولوجيا الفضائية المتقدمة لرصد الكوارث والإنذار بوقوعها وتقييم احتياجات الإغاثة في حالة وقوعها. إن الإنذار القصير الأجل بالهزات الأرضية الموشكة على الحدوث مهمة عسيرة للغاية. وفي السنوات الأخيرة، حقق الخبراء الصينيون نتائج ملحوظة بالجمع بين الاستشعار عن بعد بالسواتل للحيضيات الحرارية للأشعة دون الحمراء والتكنولوجيات الأخرى لاستكشاف الأحداث الاهتزازية والتنبؤ باحتمال وقوعها وباقترابها. ومنذ عام ١٩٩٠، تم إصدار ٣٢ إنذارا، وبنتائج تبعث على التفاؤل.

استخدمت الصين مؤخرا الاستشعار عن بعد للفضاء والملاحة الجوية، بما في ذلك السواتل والرادارات ذات الفتحات التركيبية المحمولة على متن المركبات الفضائية بالاقتران بالاتصالات بالسواتل ومنظومات المعلومات الجغرافية، والشبكة العالمية لتحديد المواقع بالسواتل وغيرها من التقنيات المتقدمة لإنشاء نظام وطني رصدي وتقييمي في الوقت الحقيقي بالاستشعار عن بعد للكوارث الطبيعية. لقد أنشئ النظام الفرعي لنشر الصور بالوقت الحقيقي بالاستشعار عن بعد المحمول على متن المركبات الفضائية؛ وأعمال التقفي والتكيف أثناء الرحلة للنظام بأكمله جارية حاليا؛ وسيصبح النظام جاهزا للتشغيل التام هذا العام أثناء موسم الفيضانات.

وفيما يتصل بتطبيقات تقنيات تحديد المواقع بالسواتل، تم بنجاح تطبيق تكنولوجيا الشبكة العالمية لتحديد المواقع (GPS) في ضواحي بيجنغ في أيار/مايو الماضي على تشغيل الطائرات للوقاية من أمراض المحاصيل والآفات الحشرية فوق مناطق شاسعة.

وبناء على مبادرة من مكتب شؤون الفضاء الخارجي، عرض اخصائيون صينيون في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية تقريرا تقنيا بعنوان "رصد تغيرات التصحر في الصين".

تشكل الكوارث الطبيعية المفاجئة إحدى أخطر المشاكل التي تحيق بالبشرية في الوقت الحالي. ويجب علينا أن نواصل الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة التي تم اتقانها لتخفيف الأضرار التي تسببها الكوارث.

إن اعتماد "تطبيق تكنولوجيا الفضاء لأغراض التعليم مع التركيز الخاص على استخدامها في البلدان النامية" موضوعا للاهتمام الخاص أثناء الدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية في عام ١٩٩٥ كان اختيارا لازما الى أبعد الحدود. وتسعى الصين سعيا نشطا لتكون البلد المضيف للمركز الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء، وقد بدأت بالفعل بإعدادات البناء في جامعة بيجنغ الشهيرة وفي جامعة ويوهان لعلوم وتكنولوجيا رسم الخرائط. وفي أيار/مايو الماضي تشرفنا باستقبال فريق من الخبراء في بيجنغ أرسلته الأمم المتحدة لتقييم المشروع. ونحن على استعداد للمساهمة بما هو متاح لدينا من موارد وخبرات لتطوير التعليم الإقليمي لعلوم وتكنولوجيا الفضاء.

إن استشعار الأرض من بعد بالسواتل، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، التطبيقات في البلدان النامية، أمر بالغ الأهمية. ونظرا لأن نظام الاستشعار عن بعد يتسم بقيمة خاصة بالنسبة للرصد البيئي والتقصي عن الموارد والإنذار بوقوع الكوارث وتقييمها، من الضروري التأكيد بصورة خاصة على المطابقة بين سواتل الاستشعار عن بعد الحالية

والشبكات المستقبلية، إضافة الى تكاملها واستمراريتها في مجال تجميع البيانات. إن أسعار وثائق السواتل حاليا باهظة للغاية، مما يعرقل على نحو خطير الانتشار الواسع النطاق للتطبيقات في البلدان النامية. وأهمية التزويد ببيانات الاستشعار عن بعد ومواد التحليلات بشكل صريح وبسعر معقول وأسلوب مؤات لجميع البلدان ينبغي التأكيد عليها. إننا نوافق على إبقاء البند المعني باستشعار الأرض عن بعد بالسواتل، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، التطبيقات على البلدان النامية، في جدول الأعمال لاستعراضه كبند ذي أولوية في الدورة المقبلة.

تهتم الحكومة الصينية اهتماما بالغا بمسألة تقليل الحطام المتولد عن الأنشطة الفضائية. فالفضاء الخارجي مورد من الموارد التي هي جزء من التراث المشترك للبشرية؛ وحمايته هي واجبنا المشترك. وبينما تقوم المؤسسات الصينية المعنية بإيلاء انتباه وثيق لاتجاهات البحوث والتطوير على الساحة الدولية، فإنها تنظم أيضا اخصائيين صينيين لتطوير البحث الفعال في هذا الميدان. ويتضمن عملهم حاليا بحوث النماذج الرياضية بشأن الحطام الفضائي، ودراسة سبل تقليل الحطام الفضائي ومراقبة انتاج الحطام المتشكل من جراء إطلاق الصين وغيرها من البلدان أجساما فضائية. وتؤيد الحكومة الصينية استمرار إجراء الخبراء لبحوث في هذا الميدان. كما نؤيد استمرار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في استعراض هذا البند من جدول الأعمال.

لقد شهد عام ١٩٩٤ زيادة تطور تكنولوجيا الفضاء في الصين. فلقد أطلقنا بنجاح الساتل العلمي التجريبي SJ-4، وسنطلق في وقت لاحق من هذا العام ثلاثة سواتل دولية - APSTAR1 و APSTAR2 و OPTOS B-3 والساتل الصيني DFH-3 للاتصالات السلكية واللاسلكية.

إن مكونات سياسة الصين الأساسية لتطوير تكنولوجيا الفضاء تتمثل في تعزيز التعاون الدولي في العلم والتكنولوجيا على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، والاستغلال المشترك والتسخير السلمي للفضاء الخارجي. ونأمل أن نرى زيادة توسيع هذا التعاون الدولي في إطار القوة الدافعة لبرنامج التطبيقات الفضائية.

وأخيرا، أود أن أعبر عن تقديري لجهود السيد جاسينتوليانا، مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، والسيد أبيودون، خبير التطبيقات الفضائية، من أجل النهوض ببرنامج التطبيقات الفضائية. كما أشكر الأمانة على العمل الذي اضطلعت به. ونحن على اقتناع بأن هذه الدورة، بفضل القيادة القديرة للرئيس، وبالحكمة الجماعية لدى جميع المشاركين، ستصل الى خاتمة ناجحة.

السيد موتسولاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يهنئكم وفدي على انتخابكم نائبا للرئيس لهذه اللجنة.

ويود وفدي أن يثني على اللجنة الفرعية العلمية والتقنية للعمل الذي قامت به خلال دورتها الحادية والثلاثين. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للعمل الممتاز الذي قام به مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي، السيد جاسنتوليانا، وموظفو المكتب، بالإضافة الى أنشطة خبير التطبيقات الفضائية، السيد ابيودون.

وإنني ألاحظ بارتياح إدراج بند خاص بالحطام الفضائي في تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. لقد مضى أكثر من ١٠ سنوات منذ حذرنا بشأن تلك المسألة ممثل تشيكوسلوفاكيا، السيد بيريك.

وهناك مسألة هامة أخرى مدرجة في تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية وهي استشعار الأرض من بعد بواسطة السواتل، وهو موضوع لم يعد فرعا منفصلا من فروع المعرفة التكنولوجية ولكنه أصبح جزءا من منظومة تدرس على نحو منتظم المشاكل المعقدة المتصلة ببيئة الأرض بدعم من كم هائل من المعلومات.

وفي السنوات الماضية، تفرعت المشاكل المتصلة ببيئة الأرض الى فروع خاصة من فروع المعرفة وعولجت على نحو منفصل. وكان ذلك بسبب وجوه ضعف علوم الحاسب الآلي. وإن التقدم المحرز حديثا في تكنولوجيا الحاسب الآلي في حساب السرعة والقدرة على التخزين يسمح بالقيام على أساس تداخل فروع المعرفة بدراسة المشاكل. وإن استخدام الأرض والتخطيط، والمسح الجيولوجي، وتآكل التربة وتدهورها، بالإضافة الى نتائج حرائق الغابات،

وملاحظات الأرصاد الجوية، ورصد التلوث لم تعد تعالج على نحو منفصل. وتودع كل البيانات المجمعة بطرائق الاستشعار من بعد في نظم إعلامية جغرافية مطورة على نحو سليم وتدرس مع معلومات مكملة. ولا تجمع هذه البيانات فحسب ولكن من الممكن الآن، عن طريق شبكات المعلومات القائمة، أن توضع البرامج بالحاسب الآلي والحلول المترتبة عليها.

وضمت عدة جامعات جهودها بعضها الى بعض وأقامت دورة دراسية أوروبية فيما بعد التخرج في مسح المعلومات عن الأرض في إطار برنامج ايراسموس للاتحاد الاقتصادي الأوروبي. وتضم هذه المؤسسات مختبر الاستشعار من بعد بجامعة أثينا باليونان؛ ومختبر الجغرافيا الإقليمية والعلم المتعلق بالمناظر الطبيعية لجامعة خنت في بلجيكا؛ ومعهد الجغرافيا وعلوم الحاسب الآلي لمركز جامعة روسكيلد في الدانمرك؛ وشعبة الجغرافيا الجامعة ليموغ في فرنسا؛ وشعبة الجغرافيا الديناميكية لجامعة غرناطة في اسبانيا؛ وشعبة الجغرافيا والتخطيط الإقليمي لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة نوفي في لشبونة بالبرتغال؛ وشعبة الطبيعيات في كلية جامعة دوبلن في ايرلندا؛ وشعبة الجغرافيا في جامعة ريدينغ في المملكة المتحدة. وآمل أنه بدءا من تشرين الأول/أكتوبر المقبل، ستضاف جامعة جيدة أخرى، جامعة نمساوية، الى تلك القائمة. وإن نصيحة الاستاذ أورتنر بشأن هذه المسألة نقدرها تقديرا كبيرا.

وبالإضافة الى منح ايراسموس الدراسية التي تقدم من أجل تلك الدورة الدراسية، تقدم حكومة اليونان الى مواطنين من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية منحا دراسية لدراسات ما بعد التخرج في اليونان. وستتاح تفاصيل هذه المنح في مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

وإن مؤتمر يوميتسات الثاني لمستخدمي منصة جمع البيانات قد عقد في مؤسسة يوجينيدس من ١٤ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد شارك ستون مشاركا من ١١ بلدا و ١٤ منظمة وجمعية دولية في المؤتمر. وقد شاركت مؤسسة يوجينيدس في هذا النشاط واستضافته، كما فعلت حلقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتسخير الاتصالات الفضائية من أجل التنمية التي عقدت في أيار/مايو ١٩٩٣، والتي ذكرت في بيان خبير التطبيقات الفضائية أمس وأشير اليها في الفقرة ٢٧ من تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

ومؤخرا ركبت إدارة الأرصاد الجوية الوطنية اليونانية منظومة لنقل الصور ذات الاستبانة العالية. وقد شكل فريق عامل من مختلف فروع المعرفة، يتكون من علماء ومهندسين يمثلون الوكالات والجامعات الحكومية، من أجل تعزيز الاستخدام الكامل للمنظومة وسيركز الفريق العامل على تطبيقات الأرصاد الجوية، بالإضافة الى رصد تلوث البحر، وتقييم مخاطر حريق الغابات وما الى ذلك. وبالإضافة الى ذلك، يتحمل ذلك الفريق العامل مسؤولية الدراسة التحضيرية للمركز الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في أوروبا، الذي سيتخصص في المواضيع المشار إليها سابقا، كما اقترحت اليونان في بيانها الى هذه اللجنة.

وسنحتفل في الشهر المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لهبوط ابوللو ١١. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن الأعمال التحضيرية لذلك الإنجاز كانت تقوم أساسا على التعاون الدولي واسع النطاق. وعلى سبيل المثال، قبل استكشاف القمر عن طريق مركبة الفضاء بسنوات، بدأت عملية رسم خرائطه عن طريق عمليات الرصد التلسكوبي، في الجزء المرئي وكذلك الجزء غير المرئي للمنظور الكهربائي المغناطيسي، من معمل فرنسا دي بيك دي ميدي، بتلسكوب أعطته الولايات المتحدة الأمريكية لتخطيط ودعم بعثات ابوللو. وإننا نعتز بأن شارك رواد الفضاء اليونانيون في ذلك الجهد الدولي، الذي قاده الاستاذ الراحل زدينيك كوبال من جامعة مانتشستر في انجلترا. وهناك مثال آخر على التعاون الدولي المثمر يتمثل في تنفيذ رحلة المحاكاة للساتل الفرنسي سبوت. وقبل رحلة الساتل بأربع سنوات، حلق جهاز ديدالوس الماسح على مركبة المعهد الجغرافي الوطني الفرنسي على ميسينيا، في جنوب اليونان، وحلل بياناته العلماء اليونانيون في مركز الأبحاث المشترك للجنة المجتمعات الأوروبية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح اقليم ميسينيا ميدان تجارب لعدة تجارب استشعار من بعد للاتحاد الأوروبي. ويتطلع العلماء اليونانيون الآن الى مواصلة أبحاثهم بشأن السمة الطيفية للغطاء الأرضي التقليدي للبحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع المعهد الوطني لتكنولوجيا الفضاء الخارجي في اسبانيا.

وفي الوقت الذي تجري فيه أنشطة عديدة في أبحاث وتطبيقات فضائية في إطار اتفاقات ثنائية للتعاون في شركاء أوروبيين، من المتوقع قيام أنشطة إضافية وأفضل تنسيقا في أعقاب زيارة الشهر المقبل للمدير العام للوكالة الفضائية الأوروبية، السيد لوتون، لأثينا، وهي الزيارة التي أبلغ عنها ممثل الوكالة الفضائية الأوروبية اللجنة في وقت سابق من هذا الأسبوع.

بالإضافة الى تعاون اليونان مع أوروبا، وبالنظر الى البرنامج التعاوني الذي يجري تطويره حاليا بين أوروبا والولايات المتحدة في مجال التعليم العالي، شرع ببرنامج خاص لمشاركة العديد من الدوائر الجامعية في اليونان وجامعة كارنجي ملون في بتسبرغ، بشأن التخطيط لتصميم بيئات بشرية. وقام معهد أسبارطة بتنظيم محفل/حلقة عمل مكرسة لهذا الموضوع عقدت في أيار/مايو، وهو مشروع مشترك بين المؤسسات اليونانية وجامعة كارنجي ملون في الولايات المتحدة. وتناول هذا المحفل إمكانية التعاون الأكاديمي قوامه المشاريع بين العلماء والمهندسين والفنانين للاستغلال المشترك للتكولوجيات الناشئة وإعادة النظر بطريقة حياتنا. ماذا يمكن لفروع المعرفة المختلفة أن يقدم الواحد منها للآخر، وكيف يمكن أن تستفيد بعضها من بعض في مكان العمل التعاوني؟ إن أمثلة مثل تقنيات تجهيز الصور - وهي التقنيات التي يستعملها بالمثل الجغرافيون في مجال الاستشعار من بعد المحمول في الفضاء، والأطباء في مجال عمليات المسح بالحاسب الالكتروني والمصممون التخطيطيون في مجال معالجة الصور ومبرمجو الروبوت في تمييز الأجسام، وما الى ذلك - تدلل أنه تأخذ لغات مشتركة في التطور عبر العلوم والفنون من خلال استخدام أدوات مشتركة. وبالمثل، أن الحدود غير الواضحة بين نظم المعلومات الجغرافية، والتصميم بواسطة الكمبيوتر، وقواعد بيانات وسائط الإعلام المتعددة، وإنتاج الواقع الفعلي تثبت أن التمايزات التقليدية لا محالة تتلاشى في بيئة عملنا التي تتطور بسرعة مذهلة.

علاوة على ذلك، خلال انعقاد المحفل، تم التدليل على الإمكانيات الكامنة في نظم الاتصالات المعاصرة. وكان معهد اسبارطة مرتبطا بمكتبة العلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة كارنجي ملون من خلال شبكة انترنت للكمبيوتر، وجرى تبادل المعلومات. وأصبح من الواضح أنه، بفضل الاتصالات الفضائية، تتاح المعرفة والدراية في مؤسسة ذات مستوى عال في أي مكان من العالم، حتى في أشد المناطق عزلة.

لقد طور ذلك المرفق أصلا لمساعدة الطلاب الأمريكيين الذين يمضون فصلا دراسيا في العمل البحثي في اليونان على الاحتفاظ باتصالهم بمؤسستهم في بلادهم. بيد أنه يمكن أن يستخدم في أي بلد كنموذج لتطوير حرم جامعي ذي مستويات عالية، حتى في أكثر المناطق حرمانا.

إن مثال بلادي الأرفع وإيمانها القوي هما أن البرامج التربوية ينبغي ألا تحدها الحدود القومية. وينبغي إتاحة الفرصة أمام أي مكان للمشاركة. فالكفاءة العلمية والفهم الجيد على نطاق عالمي لمشاكل اليوم يمكن أن يكونا طريقة كفؤة لتذليل الخلافات وتمهيد السبيل أمام عالم سلمي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ان إحدى أرفع الجامعات في العالم - جامعة كارنجي ملون في الولايات المتحدة - قد قدمت مثالا جيدا.

السيد زفدري (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نعتقد أن إجراء مراجعة استعادية لأنشطة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية يدل على أن بعض القدر من النجاح قد تحقق بشأن العديد من المسائل. وهذا النجاح يعود بالدرجة الأولى الى الهيكلة الواضحة لأعمالنا، بالرغم من أن ديناميكيتها وطبيعتها ومرحلة تقدمها والنظام الرشيد للتخطيط تميل الى التنوع تبعا للمشكلة التي يجري التصدي لها.

ففي الدورة الحالية، من الضروري تعزيز وتطوير هذا الاتجاه ومحاولة إيجاد المعايير العامة التي تهمنا جميعا ونستعملها جميعا. وقد ينطوي ذلك أيضا في نطاقه الأشمل على الحوار المتصل بإمكانية إنشاء محفل فضائي عالمي جديد.

ونعتقد أن هذه المسألة ليست بسيطة وأنه ينبغي لنا أن نقاوم تقسيم الوفود الى فرق مؤيدة ومعارضة، والى "عالميين تقدميين" ومتشككين يتخلون عن المصلحة العامة. ويرى الوفد الروسي أنه يجب علينا أن نحاول تحديد وجهات النظر المتنوعة وأن نفهم لماذا فشلت اللجنة الفرعية في دورتها الأخيرة

في التوصل الى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس ٣). وبالنسبة الى الكثيرين أن هذا التدبير يمثل طريقة جذرية في توليد أشكال جديدة من التكامل وفرصة طيبة لتحقيق التقدم الهام فيما يتعلق بتخوفنا من الأفكار الجديدة الرامية الى استغلال الفضاء من أجل الإنسانية وإغناء ممارسة التعاون. والى حد ما أيضا، نود أن نوضح موقفنا المتحفظ بشأن عقد مؤتمر جديد ونشير الى بعض الوقائع الملموسة.

ونعتقد أنه ليس صحيحا البتة أن نؤكد في المرحلة الحالية على وجود حاجة مطلقة الى عقد مثل هذا المؤتمر. وأحد أسباب ذلك أن المبادئ التوجيهية للتعاون التي أرساها المؤتمر السابق مازالت قائمة حتى يومنا هذا. فتنظيم الخبرة، وتطوير ممارسة التعاون وإجراء تصويبات مبررة وحسنة التوقيت للخطوط الإرشادية يمكن أن تجرى في إطار اللجنة. ولذلك، وقبل عقد هذا المحفل الواسع النطاق، من المهم أن يُنظر بتأن في الوسائل والطرق الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة. علاوة على ذلك، ينبغي لنا من حيث المبدأ أن نحدد الأهداف التي هي محط اهتمام جميع الدول المعنية. ومن الجلي على نحو مماثل ضرورة مراعاة الجوانب العملية والعالمية والقانونية للمشاكل التي ينبغي تناولها من جانب أي مؤتمر عالمي للفضاء. وفي الظروف التي يتم فيها إنجاز العمل البناء في إطار اللجنة بشأن العديد من هذه المسائل، إن العواطف الجياشة التي ظهرت في اللحظة الراهنة نتيجة الآمال الكبيرة على نحو غير واقعي التي عقدت على هذا المحفل الدولي، يمكن أن تعيق بصورة كبيرة الأسلوب البناء لعمل اللجنة.

وفي سياق الحوار البناء الجاري في اللجنة الفرعية القانونية من المنطقي تقييم نتائج إعادة نظرها الجدية في المبادئ عن طريق مراعاة العلاقات المتداخلة في مجال التعاون وذلك لتقييم المدى الذي يمكن فيه تكييفها مع معايير ومتطلبات الحياة المعاصرة. ومثل هذا العمل يمكننا من أن نحدد بوضوح أكبر السمات المؤسسية الممكنة ومعايير الأفكار الجديدة للتعاون الدولي وأولوياته المجددة.

ويود وفد بلدنا أن يعلم اللجنة بآمال روسيا في إعادة تنشيط أنشطتها الفضائية ومشاركتها في الشؤون الفضائية في السنوات القادمة، وعلى وجه الخصوص من خلال مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي وبرنامج التطبيقات الفضائية، وذلك بتجديد ممارستنا المتمثلة بالمشاركة في التدابير التعاونية على الصعيد الوطني. وفي السنوات الأخيرة، قـُلـِّصت هذه المشاركة بعض الشيء بسبب التغيرات الجذرية في بنية إدارتنا الوطنية للأنشطة الفضائية وحاجتنا الى تكريس الاهتمام الأول للإصلاحات الجارية في صناعة الفضاء الروسية.

ويود الوفد الروسي أن يصف بإيجاز الوضع الحالي للمشاكل في مجال السلامة النووية والأمان من الإشعاع الناتج عن مصادر الطاقة النووية. لقد كانت لدينا خبرة واسعة أولا في مجال استخدام وتطوير نظم السلامة من الإشعاعات الخاصة بوحدات المفاعل في مدار الأرض المنخفض وفي جوانب التشتيت الدينامي - الهوائي والمتفجر لهذه الوحدات، وثانيا، في العناصر الخاصة الأخرى في مجال بناء مولدات النظائر المشعة لمصادر الطاقة النووية وضمان السلامة من الإشعاع لجميع الأجهزة في ظروف التشغيل العادية وفي حال وقوع حادث.

لقد تحصل لدينا الآن قدر معين من الفهم لمسائل السلامة والعواقب التي يمكن أن تنجم عن ارتطام مصادر الطاقة النووية بالحطام الفضائي، إذا وجدت مثل هذه المصادر النووية في أجهزة فضائية في مدار منخفض طويل الأجل، أو بعد انتهاء خدمة جهاز في مدار عال، وفي ضوء أهمية نشر نتائج البحوث المتعلقة بمسائل السلامة المتصلة بمصادر الطاقة النووية، فإن روسيا على استعداد لتوفير المعلومات ذات الصلة وتحليل المواد بشأن الجوانب المختلفة لمشكلة مصادر الطاقة النووية بالنسبة للجنة الفرعية.

وعلاوة على ذلك، يجري تطوير أنظمة واعدة تضمن السلامة النووية والسلامة من الإشعاع في حال وقوع حادث ينطوي على مفاعلات مصادر الطاقة النووية.

وفي روسيا توصلنا الى حلول تقنية مقبولة بصورة ملائمة لمشكلة ضمان السلامة لمصادر الطاقة

النووية في الفضاء. وهذه الحلول استمدت من الأقسام ذات الصلة في وزارة الطاقة الذرية ومن مصنعي الأجهزة. وأن التطوير الإضافي للعمل على هذه الأسس من شأنه أن يؤدي الى توسيع نطاق مصادر الطاقة النووية المتاحة وفي اختيار الحلول الأفضل لمشاكل السلامة أيضا.

وبرنامج العمل المتعلق بمشاكل السلامة يأخذ في الاعتبار تطوير وسائل وطرق ضمان سلامة مصادر الطاقة النووية ذات الأنواع المختلفة: لتزويد أجهزة المركبات الفضائية بالطاقة والمفاعلات الكهربائية ومحركات الصواريخ التي تعمل بالطاقة النووية. وتهدف مشاريع التطوير هذه الى تحقيق الانسجام في نهاية المطاف لنظم سلامة مصادر الطاقة النووية الموحدة التي يمكن أن تفي بالمتطلبات الآنفة الذكر في كل مرحلة من مراحل التشغيل، بما في ذلك الحوادث التي تواجه أثناء دخول المدار، أو أثناء النقل على المتن، أو التي سببها الارتطام بالحطام الفضائي.

وقامت وزارة الطاقة الذرية الروسية، مع مصلحة الطاقة في الولايات المتحدة، بدراسة وضع المعايير والتوثيق التقني المتاح في كل من البلدين بغية تنظيم سلامة مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ومن أجل تطوير مقترحات تتعلق بتوحيدها.

وستتضح نتائج هذه التطورات في السنوات القليلة القادمة، مما سيمكننا من المضي في مناقشة المقترحات من أجل مراجعة المبادئ التي تحكم استخدام مصادر الطاقة النووية وصوغ معايير جديدة واستعراض وتوسيع الأحكام القائمة. ويعتقد وفد الاتحاد الروسي أن جمع هذه المبادئ معا، بالإضافة الى وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنونة: "التخطيط الاستثنائي والإعداد لعودة الساتل الحامل لوحدة نووية" والتي ستنشر قرب نهاية ١٩٩٤، قد تكون كافية تماما في هذا الوقت، في ظل الغياب التام لعمليات إطلاق مصادر الطاقة النووية. وبالنسبة لمصادر الطاقة التي سبق أن أطلقت في المدار بمسافة ٨٠٠ ١٠٠ كلم، فإن نتائج أي تصادم محتمل بالحطام الفضائي تجري دراستها أيضا. وتؤكد نتائج أبحاثنا تأكيدا تاما الحصيلة المأمونة لأي حادث كهذا، بالإضافة الى ضآلة إمكانية وقوع حادث. وفي إطار الأبحاث القائمة بشأن السلامة، ننوي القيام بتحليل التدابير الفضائية السارية المفعول الآن وذلك بغية إزالة مصادر الطاقة النووية غير المرغوب فيها في المدار أو رفعها الى مدار أعلى عند الضرورة.

إننا نرحب بحقيقة أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بدأت بدراسة مشكلات الحطام الفضائي وتدرس طرق حل هذه المشكلة على أساس التعاون الدولي، بالإضافة الى البحث عن سبل لمواصلة الأبحاث الخاصة بهذه المسألة. وأن نطاق المشكلات التي ستدرس واسع جدا. فهو يشتمل على رصد تكون ونمو "غيوم" التلوث في الفضاء ووضع النماذج لها، وإجراء بحوث في مجال معايير ونماذج السلوك الرشيد في الفضاء وتحديدها، وتنظيم الطرق والوسائل الكفيلة بتجنب زيادة التلوث سوءا وضمان سلامة الأجسام الفضائية، فضلا عن إيجاد الوسائل الكفيلة بخفض مستوى التلوث.

وبغية ضمان تبادل الآراء بشأن هذه المسألة، وتقييم التقدم في مجال حل المشاكل والسعي من أجل اتخاذ تدابير مقبولة للجميع لتشجيع المجتمع الدولي على حل مشكلة الحطام الفضائي، فقد يكون من المفيد تقديم النتائج التي توصلت اليها اللجنة الدولية المنسقة فيما بين الوكالات المعنية بمشكلة الحكام الفضائي الى دورة من دورات اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في شكل موحد في إطار حلقات دراسية أكاديمية خاصة. وفيما يتعلق بمسألة التعجيل بإيجاد تسوية دولية وقانونية لهذه المشاكل، نعتقد أن هذا سيكون من السابق لأوانه دون تطوير كاف لجوانبها العلمية والتقنية.

السيد سواريز (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن التقرير المعد عن عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الحادية والثلاثين (A/AC.105/571) يبين وضع أهم البنود التي نظر فيها خلال تلك الدورة. ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أن اللجنة الفرعية ينبغي أن تقدم في المستقبل تقارير تكون أكثر وضوحا بدلا من اتباع عادتها التقليدية في الإشارة فقط إلى نتائج المناقشة أو إلى أنه كانت هناك معارضة لبعض النقاط، دون ذكر كيف يمكن أن يتغير رأي الأغلبية في اللجنة الفرعية ونحن نعتقد أن الشكل الحالي - الذي يشير فقط إلى أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق - يؤيد البيانات الصورية في حين أنه لا يقدم حافزا للعمليات التفاوضية التي قد تؤدي

إلى تحقيق تقدم كبير في النقاط ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يتعلق بالجوانب الموضوعية للتقرير، يؤكد وفد بلدي مجددا التزامه الثابت بتعزيز التعاون الدولي في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يعرب مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء تزايد الخلل في مختلف أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال، وأيضا إزاء المصادر الضئيلة المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية لأجل الخبراء من البلدان النامية.

ويسر وفد بلدي جدا أن يلاحظ أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٨، أدرجت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية مسألة الحطام الفضائي في جدول أعمال دورتها الأخيرة. وبهذا تكون اللجنة الفرعية قد بدأت النظر في بندها الجديد ونظرت في مسألة الأبحاث العلمية المتعلقة بالحطام الفضائي، بما في ذلك الدراسات ذات الصلة، والتوسع في النماذج الرياضية والعمل التحليلي الآخر فيما يتعلق ببيئة الحطام الفضائي. ولقد وافقت اللجنة الفرعية أيضا على ضرورة تحقيق تعاون دولي من أجل وضع استراتيجيات مناسبة وقابلة للتطبيق بغية التقليل من شأن الآثار المترتبة على هذا الحطام الفضائي.

إن وفد بلدي يرى أنه ينبغي للجنة الفرعية أن تركز اهتمامها في المستقبل على جمع وتحليل البيانات المتعلقة ببيئة الحطام الفضائي وبوضع خطة عمل. لذلك نجدد طلبنا بأن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية، ونؤكد مرة أخرى على أن إدراجها لا يعني أن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية استنفدت نظرها في المسألة، لأن جوانب التقدم تتحقق باستمرار في هذا المجال.

وكما ذكر وفد بلدي في سياق التبادل العام للآراء، تؤيد المكسيك عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، لأن من شأن هذا المؤتمر ألا يعطي بالتأكيد زخما متجددا لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية "يونيسبيس" فحسب، بل أيضا يعيد إحياء عمل اللجنة. وهناك عدد من الوفود ذكرت الحاجة إلى وجود تعريف واضح لأهداف هذا المؤتمر. وفي هذا الصدد، نشعر أن المقترحات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، بما في ذلك الآراء التي أعربت عنها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشكل أساسا صالحا وموضوعيا لتحقيق تقدم في المسألة في الدورة الحالية. وفي سياق المناقشات غير الرسمية التي ستجرى هذ المساء، نعتقد أن موضوع يونيسبيس الثالث ينبغي أن يعتبر بندا خاصا يتعلق ببرنامج العمل كي يتسنى كفالة أكبر قدر من الوضوح في مداولاتنا.

إن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية قد أعطت الأولوية لإجراء دراسة شاملة عن مسألة تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وفي هذا السياق، أحاطت اللجنة الفرعية علما في تقريرها بالأنشطة المتعلقة بالدائرة الدولية للمعلومات الفضائية، والدراسات، والتعاون فيما بين المؤسسات، وآليات التعاون الأقاليمية.

ويؤكد الوفد المكسيكي على أهمية تعزيز جهود التدريب والتعليم الطويلة المدى، فضلا عن الجهود التي، بالإضافة إلى كونها هدفا لتعاون دولي أكبر، فهي موجهة صوب المتطلبات المحددة للبلدان النامية. وهكذا، يرى وفد بلدي أنه من الضروري تعميق وتوسيع الدراسات المتعلقة باستخدام السواتل التي تدور في مدار أرضي منخفض من أجل الاتصالات، ومن أجل إدارة موارد الغابات، ومن أجل التطبيقات الفضائية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل النظم الإذاعية التي ترتكز على السواتل.

السيد تيموفيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الوفد الروسي لاحظ بارتياح التقدم المحرز في سياق عمل اللجنة الفرعية خلال الدورة الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال يوجد عدد من المشاكل الخطيرة والهامة التي تتطلب منا اهتماما بالغا في مراحل عملنا في المستقبل. إحدى هذه المشاكل مسألة تنظيم استخدام السواتل في المدار الثابت بالنسبة للأرض، فهي ذات خصائص فريدة تعطيها أهمية استثنائية في إيجاد نظم وطنية ودولية للاتصالات عبر السواتل من أجل البث التلفزيوني والإذاعي، وإرسال البيانات وما إلى ذلك.

إن التزايد السريع في عدد نظم السواتل المختلفة في المدار الثابت بالنسبة للأرض، إلى جانب سعة الأخير المحدودة، أدى إلى بعض الشواغل فيما يتعلق باستخدام هذه المدارات في المستقبل. ويؤكد الوفد الروسي مرة أخرى على أن مدار السواتل الثابت بالنسبة للأرض، بوصفه جزءا من الفضاء الخارجي، لا يمكن النظر إليه إلا باعتباره إرثا مشتركا لسكان الأرض ويجب أن يستخدم بالضبط وفقا للاتفاقات التي يقرها المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي التذكر أنه على مدى أكثر من ثلاثة عقود، فإن المسائل العملية المتعلقة بالتنظيم القانوني والعلمي والتقني والدولي لاستخدام أطياف التردد اللاسلكي في مختلف نظم السواتل هي موضع عناية الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ولاسيما الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. والاتحاد يعلق أهمية خاصة على مشكلة كفالة الوصول العادل والمنصف لجميع البلدان إلى مدار السواتل الثابت بالنسبة للأرض بصرف النظر عن الوقت الذي تدخل فيه نظم سواتلها مرحلة التشغيل.

وليس من قبيل المصادفة أنه في الدستور الجديد للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يبدأ سريانه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ أدرجت مادة خاصة - المادة ٤٤ - بعنوان "استخدام المحللات الطيفية في نطاق الترددات الراديوية ومدار السواتل الثابتة بالنسبة للأرض". وفي الفقرة ١٩٦ من هذه المادة جاء ما يلي:

"لدى استخدام نطاق الترددات للاتصالات اللاسلكية، ينبغي لأعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن يضعوا في اعتبارهم أن الترددات اللاسلكية ومدارات السواتل الثابتة بالنسبة للأرض مورد طبيعي محدود، ينبغي استخدامه بشكل رشيد وبفاعلية، وباقتصاد، وفقا لأحكام القواعد اللاسلكية، بغية ضمان وصول مختلف البلدان ومجموعات البلدان إلى هذا المدار وهذه الترددات، مع إيلاء الاعتبار اللازم للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والموقع الجغرافي لمختلف البلدان. وإن تنفيذ هذه المبادئ تكفله أحكام القواعد اللاسلكية، التي تتضمن أحكاما وإجراءات مفصلة لاستخدام الترددات والمدارات."

وقد برز أسلوبان في هذا الصدد: الزيادة التدريجية في عدد الأنظمة مع تنفيذ التنسيق الدولي للإجراءات - وبعبارة أخرى الزيادة التدريجية في الحِمل المداري للوفاء بمتطلبات واحتياجات المستخدم الحالي؛ واستنباط خطط دولية ذات أولوية لاستخدام نطاق كل تردد لضمان الوفاء بالاحتياجات المقبلة للبلدان بغض النظر عن وقت بدء عمليات النظام. ومن الأمثلة الناجحة على هذه الخطط خطط سواتل البث التلفزيوني لعام ١٩٧٧ و ١٩٨٣ وكذلك خطط سواتل الاتصالات لعام ١٩٨٨.

ولكل من الأسلوبين مزايا ومساوئ. بيد أننا يمكن أن نلاحظ - وهذا أمر يقوم على نتائج عملية - أن الاتحاد، قد تمكن، على أساس الجهود الجماعية في سياق مؤتمراته العديدة، من وضع نهج عالمي متوازن يسمح بالوفاء بالاحتياجات اليومية الحالية عن طريق إجراءات تنسيق دولية، وفي الوقت نفسه تضمن الوصول في المستقبل للمدار والطيف الشمسي على النحو الوارد في الخطط الدولية.

والآن، في ضوء ما سبق، وفي ضوء ضرورة الاستمرار في مراحل مقبلة من عملنا في دراسة المشاكل الهامة جدا المتصلة بتنظيم استخدام مدار التوابع الثابت بالنسبة للأرض، نقترح أن يكون هناك تحديد أوضح للمهام التي تتناولها لجنتنا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، لتفادي العمل الموازي وازدواج الجهود في مناقشة الاقتراحات العملية التي ينظرها المجتمع الدولي في محفل آخر.

وبالإضافة إلى ذلك، لعله من المفيد، بغية إحراز تقدم في المناقشات المقبلة للجنتنا، أن يقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، في تقريره السنوي إلى اللجنة، معلومات بشأن أحدث القرارات التنظيمية، بما يكفل الوصول العادل المنصف لمدار التوابع الثابت بالنسبة للأرض؛ وهذا ينبغي تحليله إلى عناصر في عملية المناقشة وخاصة في لجنتنا الفرعية القانونية.

ويعلق الوفد الروسي أهمية استثنائية على مشكلة تنظيم استخدام مدار التوابع الثابت بالنسبة للأرض، وهو على استعداد للاستمرار في الاشتراك النشط في حل هذه المشكلة في لجنتنا الفرعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من نظرنا المشترك في بندي جدول الأعمال ٥ و ٧.

تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين

السيد ليسارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرأ وفدي باهتمام تقرير اللجنة الفرعية وهو يوافق عموما على توصيفها للمسائل المثارة خلال المناقشات، وكذلك على الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الفرعية. بيد أنني أود أن آخذ من وقتكم بضع دقائق لكي أشرح بتفصيل أكبر موقف كندا فيما يتصل ببضعة بنود وردت في التقرير.

أولا، بالنسبة لمسألة الاستعراض المبكر وإمكانية تنقيح المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء، فإن كندا كما شرحت في بيان سابق، يسرها كثيرا أن المناقشات التي كانت صعبة في كثير من الأحيان والتي استغرقت ١٤ سنة أدت في النهاية في عام ١٩٩٢ إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتوافق الآراء، مجموعة مبادئ بشأن هذه المسألة. وتوافق كندا على استمرار النظر في هذه المسألة في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، ويعتزم وفدي الإسهام في المناقشة المثمرة بشأن هذه المسألة في دورات مقبلة. كذلك نرى أن الاستعراض الشامل للمبادئ في اللجنة الفرعية القانونية ينبغي أن ينتظر إيجاد أساس علمي وتقني سليم. وإلى أن يأتي ذلك الوقت، ينبغي أن تظل المبادئ الحالية سارية.

وفيما يتصل بالموضوعين المشتركين، موضوع تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وموضوع طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه الرشيد والعادل، يميل وفدي إلى الموافقة على التعقيبات السابقة لوفد الجمهورية التشيكية من أن هاتين المسألتين ليستا مترابطتين بصورة حتمية وجلية ومن ثم ليست هناك حاجة إلى النظر فيهما في وقت لاحق. وإلى جانب هذه الملاحظة المبدئية، نلاحظ أن مسألة تعريف الفضاء الخارجي قد ناقشتها اللجنة الفرعية القانونية لسنوات عديدة، دون إحراز تقدم كبير صوب تحقيق اتفاق مشترك. ونرى أن رسم حدود الفضاء الخارجي بشكل دقيق لم يتبين أنه أمر أساسي في سياق ممارسات الدول حتى الآن، ونحن نرى أنه من المطلوب إثبات هذه الحاجة عمليا في المستقبل، في سياق تكنولوجيات جديدة أو أنظمة فضائية جديدة. وإذا لم يتم إحياء أو إعادة توجيه المناقشة بشأن هذه المسألة نتيجة لهذا، يرى وفدي أنه ينبغي تخصيص أقل ما يمكن من الوقت أو عدم تخصيص أي وقت على الإطلاق لهذه المسألة في الدورة المقبلة.

وفيما يتعلق بالمدار الثابت بالنسبة للأرض، فإن موقفنا، على النحو الذي أعربنا عنه في بيان سابق، هو أن هذه المسألة قد عولجت كما ينبغي في سياق الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، مع إشارة محددة للأجزاء ذات الصلة من دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وعلى وجه التحديد، كما أشار متكلم سابق، المادة ٤٤ من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشير إلى حاجة جميع الدول إلى استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض على نحو رشيد وبكفاءة وباقتصاد بما يضمن الوصول المنصف للجميع. كما نعتقد أن المطالب المتعلقة بحقوق الدول في المدار الثابت بالنسبة للأرض على أساس موقعها الجغرافي غير جائزة بمقتضى قانون الفضاء الدولي، مع إشارة خاصة إلى المادة الثانية من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧.

فلننظر الآن في موضوع النواحي القانونية للمبدأ الذي يقتضي أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة ومصلحة جميع الدول، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بصفة خاصة. إن كندا توافق تماما على هذا المبدأ الذي تم تدوينه في معاهدة الفضاء الخارجي وفي قرارات سابقة للجمعية العامـــة، والذي تم شرحه في صكوك دولية أخرى. ويعتقد وفدي أن أكثر السبل فعالية لتحقيق هذا الغرض أن تنفذ الدول على أساس الأمر الواقع التعاون الفضائي الدولي الى أوسع حد ممكن. إن مبدأ التعاون الدولي دعامة أساسية في برنامج الفضاء الكندي، وكذلك فإن الكثير مما نقوم به يستند على الجهود التعاونية. ويصدق ذلك أيضا على أنشطتنا القائمة منذ أمد بعيد والمثمرة بالتعاون مع العديد من البلدان النامية، كما اتضح من البيان الذي أدليت به في وقت سابق اليوم، والذي يقدم عدة أمثلة على مثل هذه المشاريع التعاونية في مجالي الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستشعار عن بعد. ونعتقد أن هذا النهج

يقدم أفضل مرونة من حيث الاستجابة لقدرات بعض الدول واحتياجات دول أخرى، ولا يحتم إضفاء الرسميات على شروط التعاون.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكر بضع كلمات عن الحطام الفضائي. كما لوحظ في السابق، فقد أثلج صدر كندا التقدم المحرز في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في تحقيق توافق الآراء حول التطور المستقبلي لخطة عمل محددة ومدروسة لسنوات عديدة. ونعتزم الإسهام في هذه الممارسة ونعتقد أنه يتعين توفير وقت كاف ومحدد في آن معا لهذا الجهد، فضلا عن الجهود الوطنية والدولية الأخرى، وذلك لسد الفجوات على النحو الكافي في المعرفة العلمية والتقنية عن البيئة، والمخاطر والتدابير الوقائية الممكنة المرتبطة بالحطام الفضائي، بما في ذلك تحليل التكاليف والفوائد. والى أن يحين ذلك الوقت، نعتقد أنه من السابق لأوانه البدء بإجراء مناقشة رسمية بشأن هذا البند في إطار اللجنة الفرعية القانونية.

السيد تشاندراسيخار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية العصر الفضائي، ما برحت الأنشطة المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية تتقدم بخطى سريعة. وبصورة تدريجية أصبح عدد متزايد باطراد من البلدان يعتمد على استخدام الفضاء الخارجي بحثا عن حل سريع لمشاكله في الاتصلات السلكية واللاسلكية، وإدارة الموارد الطبيعية، ورصد البيئة وعدة احتياجات أخرى. ويكتسب التعاون الدولي في جميع هذه الأنشطة أهمية كبرى، نظرا لذات طبيعة الأنشطة في الفضاء الخارجي، من حيث الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والفضائية. وإن مختلف المعاهدات التي طورتها لجنتنا من خلال اللجنة الفرعية القانونية في الماضي تشكل أساسا هاما لدعم وتوجيه وتنظيم أنشطة مختلف الدول في هذا الميدان، وكذلك للنهوض بالتعاون الدولي. وبما أن تكنولوجيا الفضاء تتطور باستمرار واستخدامات الفضاء الخارجي تتنوع، من المهم التماس مزيد من التطوير لقانون الفضاء بالبناء على الأساس المتين الذي تم إرساؤه في الماضي.

ويرى وفد بلادي أن عدة مجالات تستحق النظر من أجل زيادة تطوير وتوسيع قانون الفضاء الدولي. ومن بين هذه، على سبيل المثال، تدابير محددة للحفاظ على البيئة الفضائية؛ ووضع المبادئ الكفيلة بتيسير الاستخدام المنصف للموارد الفضائية، بما في ذلك تدابير من أجل حفظها لتستخدمها الأجيال المقبلة؛ والمبادئ الدولية لتجارة ونقل الموارد التكنولوجية والمادية الخاصة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وهناك أيضا حاجة الى تطويرات أخرى في قانون الفضاء الدولي، ولاسيما للتوفيق بين التطورات السريعة في التطبيقات الفضائية والشواغل الأمنية والسيادية للدول. ومن الأمثلة على ذلك رسم حدود الفضاء الخارجي ومبادئ نشر البيانات والمعلومات العالية الدقة جدا التي جمعت من المنظومات الفضائية الجوية. وكما تدلل تجربتنا، فإن المراحل التمهيدية لتطوير الأطر القانونية الدولية طويلة للغاية، وقد يكون من الملائم أن تنظر اللجنة في الدراسات الملائمة وتبادل المعلومات المتصلة بهذه البنود المحتمل إدراجها في جدول الأعمال.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن الى عمل اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثالثة والثلاثين. يسر وفدنا أن يلحظ، من ناحية إيجابية، زيادة تبادل الآراء المفيد فيما بين مختلف الوفود. ونظرا لتعقيد مختلف البنود التي يجري تناولها في إطار اللجنة الفرعية فقد كان التقدم بطيئا. ولكن وفدنا يأمل أن يلمس تقدما أسرع.

فيما يتعلق بمسألة مراجعة المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، يلحظ وفدي أن الفريق العامل في اللجنة الفرعية القانونية أوصى بتعليق عمله أثناء عام ١٩٩٥، رهنا بنتائج عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ويود وفدنا أن يؤكد على أن المبادئ التي اعتمدت بالفعل بتوافق الآراء في الجمعية العامة يتعين تنفيذها الى أن يحين وقت الاتفاق على هذه التنقيحات. ونعتقد أنه ينبغي الاتفاق على النطاق الواضح للتنقيحات قبل أن نتناول التنقيحات فعليا. ويرى وفدي أن الاستعراضات أو التنقيحات ينبغي أن تكون أساسا لمواءمة المبادئ مع تطور المعايير الدولية ذات الصلة كالمبادئ التوجيهية للجنة الدولية للحماية من الاشعاعات، التي استخدمت كأساس لتطوير مفاهيم الاستخدام الآمن. وينبغي توجيه التنقيحات صوب هدف تعزيز مستوى الأمان الذي توفره المبادئ.

وإذ ننتقل الى بند جدول الأعمال المتصل بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض، نلحظ أنه قيد النظر منذ مدة طويلة ولكن لم يتحقق أي اتفاق بشأنه في إطار اللجنة الفرعية. وما برح وفدي يعتبر تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده ضروريا، آخذين في اعتبارنا سرعة التطور التكنولوجي والسبل الجديدة لاستخدام التكنولوجيا. وبالنسبة لهذا الموضوع، نرحب بالجهود المبذولة في اللجنة الفرعية القانونية لدراسة خصائص المنظومات الفضائية الجوية وعلاقتها بالفضاء الخارجي من وجهة النظر القانونية. غير أننا نلحظ أن بعض المسائل الجوهرية لم تحسم بعد، ويحدونا الأمل أن يجري تناولها وحلها في المستقبل.

يعتقد وفدنا أن التقدم بشأن موضوع المدار الثابت بالنسبة للأرض أمر هام. وفي هذا الصدد، سرنا أن نلحظ زيادة تبادل الآراء المثمر بشأن ورقة العمل التي قدمها وفد كولومبيا. إن وفدنا ما برح يعتبر أن المدار الثابت بالنسبة للأرض جزء من الفضاء الخارجي، ونعتقد أن هناك حاجة الى زيادة تطوير الأطر القانونية دون المساس بدور الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في كفالة الاستخدام المنصف والرشيد والفعال، بالممارسة، للمدار الثابت بالنسبة للأرض، آخذين في اعتبارنا احتياجات جميع الدول، ولا سيما تلك التي لم تحقق ذلك حتى الآن أو التي لا يزال يتعين عليها الوفاء بقدر أكبر من احتياجات التنمية. ونأمل أن نشهد مزيدا من التقدم بشأن هذه المسألة.

وفيما يتصل بالبند الخاص بفوائد الفضاء الخارجي، يلحظ وفدنا مع الارتياح أن هناك تبادلات مفيدة للآراء والمواقف والشواغل فيما بين مختلف الوفود. وفيما يتصل بهذا البند، نود أن نشدد على نقطتين. إننا نعلق أهمية كبرى على المبادئ المعلنة في معاهدة الفضاء الخارجي بأن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء وأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكونا لفائدة ومصلحة جميع البلدان، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي. ومن ثم فإننا نعلق أهمية كبرى على كفالة الوصول بدون عائق الى التعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ثانيا، ينبغي الاعتراف بالتدابير الدولية لتشجيع ومساعدة القدرات الوطنية لتنفيذ التطبيقات الفضائية في الاستخدامات السلمية والمفيدة، لأن التنفيذ الفعال للتطبيقات الفضائية يعتمد على درجة ملائمة من المهارات التكنولوجية الوطنية. إن تطوير القدرات الوطنية ضروري في العديد من البلدان النامية من أجل خدمة مصالحها عن طريق الاستخدام الملائم للتكنولوجيا للوفاء باحتياجاتها وأولوياتها الخاصة بها، والحفاظ على استمرارية الخدمات واستخلاص الفوائد الاقتصادية. ونأمل أن تكون مختلف الشواغل والآراء التي تم التعبير عنها فيما يتصل بورقة العمل قيد المناقشة في اللجنة الفرعية القانونية مفيدة في زيادة تطوير الفهم المشترك وإحراز التقدم.

وأخيرا، نود أن نسجل تقديرنا لرؤساء الأفرقة العاملة الثلاث: السيد فرانز سيد ممثل النمسا واستانيسلاو زاويلس ممثل الأرجنتين، والسيد ريموندو غونزاليس ممثل شيلي على توجيههم القدير.

السيد الفرنوجي (المغرب): يود وفد المملكة المغربية أن يتقدم في بداية هذه الكلمة بالشكر للسكرتارية على العمل الذي قامت به قصد التحضير لهذا البند. ونغتنم هذه الفرصة كذلك لنعبر عن ارتياحنا للأعمال التي قامت بها اللجنة الفرعية القانونية والتي ستساهم لا محالة في التأثير على أعمالنا المستقبلية في ميدان الفضاء الخارجي.

يعرف ميدان استخدام الفضاء الخارجي تقدما وتطورا جد سريعين، بحيث لا يمر وقت قصير دون أن تشهد العلوم والتقنيات المتعلقة بالفضاء تطورات سريعة ومستجدات تساهم في توسيع مجال هذه العلوم والتقنيات وتؤثر مباشرة على عدد كبير من الأنشطة في هذا المجال. كل ذلك يدفعنا إلى التفكير مليا في إنشاء أدوات وأنظمة قانونية وفي جعل قوانيننا المُسَنَّة تساير على الدوام وبصورة مسترسلة ركب هذه المستجدات والتطورات. إن عملا كهذا سيمكننا دائما من الحفاظ على توازن ولو نسبي ما بين قوانيننا الدولية في مجال استخدام الفضاء الخارجي والتوصيات الدولية المنبثقة عن ميادين أخرى لها صلة من جهة والأنشطة الممارسة في الفضاء من جهة أخرى.

يمكن اعتبار الأنشطة المتعلقة باستخدام موارد الطاقة النووية كسيف ذي حدين. ففي الوقت الذي تحظى به هذه الاستعمالات بفوائد جمة على مستويات متعددة نذكر منها الجوانب العلمية والاقتصادية والاجتماعية، نرى أنها تحمل في طياتها مخاطر جسيمة. كل ذلك يدفعنا إلى التفكير في إحداث معايير معينة من شأنها أن تحدد بالتفصيل إن كنا بالفعل في حاجة ماسة لاستعمال موارد الطاقة النووية أم لا. لذا نرى أنفسنا ملزمين بتبني سلوك ومناهج معينة سوف تمكننا من معرفة إن كان هناك سبل ووسائل أخرى أقل خطورة تغنينا عن استخدام هذه الموارد وتؤدي إلى نتائج هامة. وتمكننا من جهة أخرى من معرفة إن كانت هناك حاجة ماسة قطعا للرضوخ لاستعمال موارد الطاقة النووية في الفضاء الخارجي.

تحتل مسألة توسيع وتعزيز العلوم والتقنيات المعنية بالفضاء الخارجي وعلى الخصوص تلك المتعلقة باستعمال المدار الثابت مكانة جد هامة. وكل ذلك راجع إلى الآثار الإيجابية التي ستساهم بها لا محالة في تنمية الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعدد كبير من الدول.

فإنطلاقا من كون المدار الثابت يعتبر بمثابة مورد طبيعي محدود، فإن ذلك يستدعي استعماله بطريقة ممنهجة وعادلة، أخذا بعين الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية للدول النامية في هذا المجال. من هذا المنطلق، نرى أنه من الضروري وجود نظام قانوني يحكم الأنشطة المتعلقة باستخدام المدار الثابت ويولي اهتماما بالغا بسلامة وضمان الاستعمال العادل والمنهجي لهذا المورد، مع مراعاة مصالح الدول واقتداء بمبدأ الفعالية وانطلاقا من كون هذا المورد ذا طبيعة محدودة.

وحبذا لو عملنا جاهدين على البحث عن حلول نفكر فيها بعقلية جديدة، عقلية يتغلب فيها التضامن البشري على الأغراض الوطنية الضيقة وندشن بها سياسة نبتكرها للأجيال المقبلة.

هل سننقل إلى الفضاء هشع سكان الأرض دون أن نفكر في تعويض - بكيفية أو أخرى - الدول المتأخرة في استغلاله؟

هل لا يمكن أن نتصور أن الدول الأكثر تقدما التي يسمح لها بذلك مستواها التكنولوجي وإمكانياتها المادية الهائلة أن تضع في صندوق خاص البعض من مردوديات هذا الاستغلال لتمويل مشاريع إنمائية في الدول لتحسين شبكتها ومواصلاتها الهاتفية والتلفزية؟ وتبرهن بذلك عن إرادة حقيقية لا لاستخدام الفضاء لأغراض سلمية فحسب بل وحتى لفائدة الجميع دون تمييز ودون إجحاف. وندشن بذلك منهجا في التعامل والتعاون سيفتح مجالا جديدا في ميادين أخرى على اليابسة كذلك.

وقد عرفت المناقشات حول هذه الجوانب القانونية تحولا وتطورا جد هامين. وتم التوصل حتى الآن، وبفضل اجتماعات ومشاورات مكثفة إلى اتجاهات جديدة أخذت تحظى يوما بعد يوم بتوافق في الآراء ولو نسبي. لذا أصبح من الضروري انتهاز هذه الفرصة والاقتداء بهذه الاتجاهات الجديدة باعتبارها خطوة أساسية نحو تحصيل اتفاق فعال، عادل ومنهجي.

إن مسألة استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية لا يمكنها أن تتأتى إلا من خلال تعاون وتآزر دولي جد وثيق. وقد أثبتت التجارب لحد الآن أن التقدم العلمي والتقني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة لاستخدام الفضاء لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز هذا التعاون وتقويته. لهذه الأسباب كلها، أصبح من الضروري، وفي ظل المستجدات التاريخية، أن نقوم ببناء نظام قانوني جديد وجد وثيق، يراعي كل هذه المستجدات، ويولي مسألة التعاون أهمية قصوى.

إننا لا ننشد أن يقوم هذا التعاون على أسس إجبارية، بل كضرورة لتوفير شروط عيش رغيد وتآزر دولي وثيق. كل ذلك يقتضي البحث عن نقط الوصل ما بين المصالح المتباينة والمتبادلة والانشغالات الأساسية للدول، انطلاقا من مبدأ التعاون الهادف إلى استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

لذا، فإن مسألة مشاركة الدول النامية في مشاريع الفضاء أصبحت تكتسي ضرورة ملحة، وتدعو إلى خلق جو من التعاون ما بين هذه الدول والدول

المتقدمة بغض النظر عن مستويات الدول ومدى تطورها في ميدان تكنولوجيات الفضاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥